

## منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة ووطأة الانقسام

### طلال أبو ركة

مقدمة: -

أن نشأة ما عرف بالمجتمع المدني الفلسطيني جاءت في سياق الرد على الاحتلال وممارساته النافية للوجود والقامعة للحقوق والمعرقلة للتحرر والاستقلال. وبذلك، تأسس المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية خارج فضاء أو فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة، وفي ذات الوقت، في خضم الصراع مع الاحتلال الاستيطاني والاحلالي. ولهذا شكلت منظمات المجتمع المدني، وخصوصاً المنظمات الأهلية، ضرورة وطنية وحاجة مجتمعية؛ فطبيعة النضال الوطني اقتضت توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية، وبالتالي تضافر جهود كل الأطراف السياسية والاجتماعية للانخراط في النضال. هذا وقد تطلبت تحديات البناء واختبار الجدار، ما بعد نشأة أول سلطة فلسطينية، مساهمة أكبر وأوسع من هذه المنظمات ضمن توجهات جديدة وبأنماط عمل مختلفة. كشف اندلاع الانتفاضة الثانية الطبيعة الدورية للصراع، وبالتالي أهمية الجمع بين أعمال التنمية والإغاثة والاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة في ظل تفاقم الأوضاع الإنسانية.

تظهر تجربة المنظمات الأهلية مفارقة ذات دلالة فيما يتعلق بفعالية دورها وتناميه: ممارسة الدور في فضاء الإقصاء المتبادل مع الاحتلال أكسبها شرعية وطنية، بينما ممارسة دورها في سياق الإقصاء المتبادل مع سلطة وطنية مقيدة وانتقالية أكسبها شرعية مجتمعية بوصفها معارضة عقلانية، بالرغم من الإشكالية التي شابته المجتمعين السياسي والمدني على حد سواء. أما في ظل الانقسام على السلطة السياسية، فلم تعد هذه المنظمات قادرة على إعادة تعريف ذاتها اجتماعياً، فتعرضت إلى ممارسات الهيمنة والإقصاء والتقييد، من ناحية، ومن ناحية أخرى جرى استيعابها في الغالب ضمن هيكلية المعرفة والممارسة في إطار استراتيجيات المعونة الخارجية. المفارقة الأخرى تتمثل في أن العلاقة الوطيدة بين تنامي الدور وزيادة الفعالية غير مؤكدة.

لم تكن انعكاسات الانقسام السياسي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية لتقتصر على فضاء الحقل السياسي الفلسطيني بل ارتدت لتصيب كافة البنى والهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتجرحها معها إلى مربعات الانقسام وتفصيلاته، وكان للمجتمع المدني الفلسطيني نصيب الأسد من تداعيات وافرازات الانقسام السياسي، حيث تأثر المجتمع المدني الفلسطيني وبشدة من تداعيات غياب الحريات وتقييد العمل، وتحولت معه أجدانه التنموية لتحكي واقع الانقسام، بل والأدهى من ذلك أن أجندة منظمات المجتمع المدني اختلفت فيما بينها حسب المنطقة الجغرافية في محاكاة الواقع الفلسطيني، وهيمنت المناطقية على أداء هذه المنظمات وبشدة، هذه الورقة تركز الضوء على أهم المتغيرات التي عصفت بمؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة خلال عقد من الزمن هو عمر الانقسام، في محاولة منها للوقوف على طبيعة الأداء والتحويلات والعتثرات التي أصابت بنية العمل الأهلي في قطاع غزة.

## حزيران 2007 منعطف نوعي جديد أمام المجتمع المدني الفلسطيني:

دخل الوضع الفلسطيني مع منتصف حزيران 2007 منعطفاً نوعياً جديداً، لعل من أبرز معالمه انقسام السلطة العامة وتآكل معظم مكتسبات المرحلة السابقة وتزايد حالة الانكشاف وانسداد الأفق أمام إنجاز أهداف التحرر الوطني إلى أمد بعيد. ومن البديهي أن ما اصطلح على تسميته بالمجتمع المدني الفلسطيني هو من أكثر المتضررين من هذا الوضع. فانقسام السلطة العامة وتجسيديتها المؤسساتية يؤشر إلى ضعف الإرادة العامة وتشوشها، وانسداد الأفق يجعل من التنمية مجرد وهم، ومن توسيع الحيز العام فكرة غير قابلة للتحقق. وهو الأمر الذي يطرح تحدياً جديداً وجديداً أمام مؤسسات المجتمع المدني ليس فقط في استمرار قدرتها على القيام بأدوارها ووظائفها وإنما في استمرارها هي بالذات بوصفها قنوات للتعبئة ولتمثيل مصالح الفئات الأكثر تضرراً وتهميشاً وحرماناً.

جاء انقلاب غزة يونيو 2007 تنويجاً لحالة الانهيار التي بدأت منذ أوائل تسعينيات القرن الفائت، والتي تحمل بذوراً من المرحلة التي سبقتها، مرحلة قيادة منظمة التحرير للكفاح الوطني من الخارج، بما في ذلك محاولات إسرائيل المقصودة لتعميق الانقسام ودفع الوضع برمته إلى النهاية التي وصل إليها. النتيجة التي يمكن استخلاصها بعجالة هنا، أن شروط التنمية وتعزيز الحيز العام (المجتمع المدني) تكاد تنعدم بالكامل:

1- الاحتلال لازال يتحكم ربما أكثر مما كان عليه الأمر في أعوام السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات في كل صغيرة وكبيرة في الشأن الفلسطيني، حتى أنه لم يعد يخفي أهدافه فيصرح بها وهو يشعر أنه بات متحلاً من المسؤوليات الأخلاقية والقانونية والسياسية التي كانت تترتب عليه بوصفه احتلالاً.

2- السلطة العامة انقسمت ومعها انقسمت الإدارة والإرادة والمؤسسة ومع الانقسام تزايد حدة الصراعات والتجاذبات وحتى المناكفات الصغيرة. والعالم يكاد ينفذ يديه مما يحدث، فلم يعد الدعم السخي كما كان، ناهيك عن الضغط والرعاية، لا بل تزداد شراسة الابتزاز السياسي عبر الحصار والعزلة المفروضة والمضروبة على كل شيء.

3- التوازن المطلوب بين اعتبارات الاستقرار السياسي واعتبارات البناء والتنمية قد اختل بصورة ملموسة وكارثية، وبهذا المعنى لم يعد بالإمكان الحديث عن التنمية إلا بوصفها شكلاً من أشكال التدخل الإغاثي الإنساني.

### • منظمات المجتمع المدني لمحة عامة: -

يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة اليوم حوالي 1500<sup>1</sup> منظمة، ثلثها في قطاع غزة، ومن الملاحظ أن حوالي 60% من هذه المنظمات تأسست بعد نشوء السلطة الفلسطينية. ويتركز معظمها

1 - الأرقام المذكورة حسب البيانات التي توفرت للباحث من معهد ماس، وزارة الداخلية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوراق عمل سابقة (للأستاذ حليم حليبي، الباحث نفسه)، التقارير السنوية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال الفترة 2007-2015

في المناطق الحضرية. الجمعيات الخيرية تشكل نسبة 52% من مجموع المنظمات غير الحكومية، بينما تشكل الأندية الشبابية والرياضية نسبة 20%، النسبة الباقية (حوالي 28%) تتوزع بين منظمات التنمية والمراكز الثقافية ومؤسسات التدريب والجمعيات التعاونية ومنظمات الإغاثة والمؤسسات البحثية والحقوقية. تنفذ هذه المنظمات 4581 برنامجاً موزعة قطاعياً كالتالي: برامج ثقافية وعلمية وأدبية، برامج تعليمية وتربوية، تقديم مساعدات خيرية، أنشطة شبابية ورياضية، برامج خاصة بالمرأة، أنشطة دعوية (برامج الديمقراطية والحكم الرشيد)، البرامج الصحية وبرامج التأهيل والتدريب المهني. بينما ازداد عدد العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية خلال أعوام الانتفاضة الثانية، فإن إجمالي عدد المتطوعين قد انخفض.

تتراوح أهداف المنظمات ما بين رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية وزيادة الوعي، وبين تمكين الفئات المهمشة والتأثير في السياسات العامة. وتتركز احتياجات هذه المنظمات حول حشد التمويل واستكمال عمليات البناء المؤسسي والحصول على الدعم اللوجستي، ونسج العلاقات مع مختلف الأطراف ذات الصلة. عانت هذه المنظمات على وجه العموم من قيود أبرزها تلك التي يفرضها الممولون، تليها القيود التي يخلقها الاحتلال وأخيراً قيود ناجمة عن طبيعة المجتمع والسلطة.

#### تداعيات الانقسام السياسي على منظمات المجتمع المدني: -

- **أولا البيئة القانونية والسياسية:** أحدث الانقسام السياسي ضرراً بالغاً في البيئة القانونية والسياسية والمؤسساتية المشجعة والداعمة لفكرة المجتمع المدني:

1-تضررت شروط المأسسة: ثمة انتهاك واضح للحريات ونكوص عما تحقق في سجل تكريس حقوق الإنسان. وأصبحت مبادئ الحكم الصالح في الصميم (بنى مؤسسية غير مستقرة، تداخل السلطات وتعددها، انعدام الشفافية والمساءلة، انتهاك دور المجلس التشريعي في الرقابة والتشريع، انتهاء دور القضاء عملياً، التخلي عن مبادئ ومستلزمات المسؤولية المجتمعية والحس المدني). إلى ذلك، فالمؤسسات كافة تتعرض إلى تآكل واضح من حيث القدرة والتمثيل والمصداقية والكفاءة.

2-أضافت أحداث غزة إلى البيئة السياسية غير المستقرة أصلاً عوامل جديدة من شأنها أن تزيد من عدم الاستقرار، وتكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمق حدة الاستقطاب والتناحر الفصائلي، وتبقي النظام الفلسطيني برمته هشاً وضعيفاً ومنكشفاً، وهو ما يعني ليس فقط تراجع فرص الاستقلال والتحرر وإنما انسداد الأفق إلى أمد طويل وإبقاء مجمل الوضع السياسي رهينة المؤثرات الإقليمية. ومما لا شك فيه أن البيئة السياسية سريعة التغير، والتي تتسم بالغموض والتعقيد لا تساعد منظمات العمل الأهلي على القيام بعملها، بل تتركها وتضع عراقيل إضافية أمامها (محاولات توظيفها في سياق الانقسام والاستقطاب، أو حتى ضربها) الأمر الذي يجعل من الصعب على هذه المنظمات مواصلة عملها وضمان تأثيرها المجتمعي وقدرتها على حشد الموارد وتحقيق الأهداف.

3-الفجوة واسعة ما بين القانون الذي يحمي العمل الأهلي وبين تطبيقاته. وأحداث غزة وما تلاها وسع هذه الفجوة وعمقها. فالسلطة الوطنية الفلسطينية عموماً ومنذ البداية تفتقر إلى وجود سياسة واضحة اتجاه العمل

الأهلي، وهو ما قاد إلى مواقف متعددة من قبل الهيئات الرسمية اتجاه هذه المنظمات (من ذلك التعامل على أساس سياسي وظيفي، وإتباع معايير مزدوجة وذاتية في شروط الترخيص وإجراءاته، أو المتابعة). كما أن هيمنة السلطة التنفيذية (في شطري الوطن) على السلطات الأخرى من جهة، وضعف القضاء من جهة ثانية، وتضارب الصلاحيات الإدارية بين الجهات المخولة بمتابعة المنظمات غير الحكومية من جهة ثالثة، تضعف فرص تحقيق القانون لغاياته في حماية العمل الأهلي. الإجراءات والمراسيم الأخيرة المتعلقة بالعمل الأهلي تنكر الحقوق المكتسبة للجمعيات وتمنح وزارة الداخلية وسلطة الأمر الواقع صلاحيات تتجاوز ما جاء في قانون الجمعيات.

• **التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية:** كما نجم عن أحداث غزة وما أعقبها من تداعيات تأثيرات اجتماعية واقتصادية ألفت بظلال كثيفة على عمل المنظمات الأهلية:

1- انعكس الواقع السياسي على الجوانب الاقتصادية، حيث أدى عدم الاستقرار السياسي إلى مزيد من إضعاف البنية الاقتصادية وتشويه الاقتصاد الفلسطيني وإحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وتتفاقم الأزمة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة ورفعته نسبياً عن الضفة الغربية إمعاناً في تكريس الفصل. وقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية إلى تراجع كبير في مستويات المعيشة، وإلى ارتفاع معدلات البطالة، لتزيد على ربع القوى العاملة، وإلى ارتفاع معدلات الفقر ليصبح أكثر من ثلثي الأسر الفلسطينية يعيش تحت خط الفقر. وقد كان لتردي الأوضاع الاقتصادية أثره الكبير على عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تضطر إلى التأقلم مع هذا التغيير السريع.

2- ولدت الظروف المعيشية والأوضاع الحياتية المتردية شعوراً لدى المواطنين الفلسطينيين بالانكشاف وعدم الأمان، وهو ما عزز الوعي لديهم، بأهمية العائلة والعلاقات القرابية والتضامنيات المحلية كملاد أخير لتوفر الأمن والحماية والاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر، وهو ما أدى إلى ترسيخ الشراكة الاجتماعية. كما ولد شعوراً عاماً بالإحباط اتجاه المؤسسات الوطنية، وأدى إلى بروز العديد من المواقف السلبية واللامبالية اتجاه القضايا المجتمعية العامة. ولد الانقلاب انقسامات حادة أفقياً وعمودياً في المجتمع الفلسطيني وبالتالي خلق بيئة اجتماعية معقدة يصعب على المنظمات الأهلية التكيف معها.

3- أما بالنسبة لقدرة هذه المنظمات على التكيف مع البيئة العامة غير المواتية، الناجمة عن ممارسات الاحتلال والحصار والانقسام فيمكن القول أنها أجبرت المنظمات على إجراء سلسلة من التكيف والتغيير في برامجها وهيكلها وأساليب عملها. داخلياً، اضطرت للقيام بإجراءات إدارية لضمان استمرار عملها، واستمرار تواصلها مع موظفيها، وشملت هذه الإجراءات إدخال تعديلات على طريقة عمل بعض المؤسسات، وزيادة عدد الموظفين، أو تقليص عددهم حسب الأوضاع المالية للمؤسسة. وعلى مستوى تقديم الخدمات، اضطرت لتعديل برامجها وأنشطتها بما يتلاءم والتغيرات الجديدة. من الواضح، أنه ليس كل المنظمات استطاعت أن تكيف أوضاعها لتقلل نسبة التأثير السلبي، فثمة منظمات أغلقت

بالكامل وبعض البرامج توقفت، وكثير منها يعاني من تشوش تنظيمي وإداري أو انعدام الرؤية وفقدان الاتجاه.

4- من الواضح أن معظم المنظمات سيعاني في المدى القريب والمتوسط مشكل تتعلق بالاستقلالية والتمويل والاستمرارية. ترتبط استقلالية هذه المنظمات بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها، ومدى قدرتها على الاستمرار في برامجها. وتتمثل استقلالية هذه المنظمات في الاستقلالية الإدارية، وبالتالي الاستقلالية في اتخاذ القرارات من ناحية، وفي الاستقلالية المالية من ناحية ثانية. في أجواء الانقسام وغياب القانون وغلبة سلطة الأمر الواقع ليس من المتوقع ضمان استقلالية هذه المنظمات وخصوصاً في ظل المناكفة بين رام الله وغزة من حيث القرارات والمرجعيات والإجراءات. تأثرت قدرة المنظمات على الاستمرار سلباً، فهي تعمل في بيئة سريعة التغير مع فقدان الاتجاه والبوصلة، وهذا يتطلب منها مرونة في التكيف والنشاط، لا تتوفر شروطه لدى العديد من المنظمات.

#### • مظاهر العمل في بيئة الانقسام

شكل الانقسام ضربة قاسية للمشروع التحرري من ناحية وللمشروع الديمقراطي والتنمية من ناحية ثانية، من حيث خلق حالة من انعدام الاستقرار السياسي وغياب وحدانية السلطة وتعدد المرجعيات القانونية والتشريعية والمؤسسية وتعارضها، ومن حيث أضعف القدرة الفلسطينية على مواجهة الاحتلال وممارساته. أدى الانقسام بوصفه إجهاداً لعملية التحول الديمقراطي إلى نفس السياسة ونفيها فباتت إما سياسة زائفة أو سياسة بوليسية. تجري عملية استيلاء منظمة ومستمرة على مساحات الفعل الاجتماعي والسياسي وإقصاء الآخرين بحجج واهية وادعاءات باطلة.

في مثل هذه الأجواء تدهورت أوضاع المنظمات الأهلية، حيث شهدت السنوات الأولى للانقسام الفترة من 2007-2009، تعدياً خطيراً ليس على الحق في تشكيل المنظمات فقط، بل على مجمل الحقوق حيث قامت الحكومتان، في قطاع غزة والضفة الغربية، بممارسات خطيرة بحق المنظمات باقتحامها ومصادرة محتوياتها والسيطرة على عدد من مكاتبها واستخدامها كمقرات أمنية، وفي العام 2007 تم حل 123 جمعية خيرية في الضفة الغربية، وحل 98 في قطاع غزة، أما في العام 2008 تم حل 59 جمعية في الضفة الغربية، و171 في قطاع غزة، وتعيين لجان إدارة مؤقتة وإلغاء تراخيص عدد كبير من الجمعيات والاعتداء على العاملين فيها وإحكام السيطرة عليها وعلى المجتمع. خلال العام 2009 تم تعيين 11 لجنة إدارة مؤقتة من خارج أعضاء الجمعية العمومية في عدد من الجمعيات لم تكن متفقة مع أحكام القانون، وتم حل 35 جمعية، في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة قامت وزارة الداخلية بحل 40 جمعية، والتدخل بشؤون ثلاث جمعيات من خلال تشكيل مجالس إدارة جديدة لها، ولم يقتصر التدخل في شؤون الجمعيات بل مارست وزارة الداخلية في الحكومتين صلاحيات التدقيق المالي والإداري<sup>2</sup>

علاوة على ذلك، ثمة محاولات جادة للهيمنة من قبل السلطين الحاكمين على المنظمات الأهلية، أو على الأقل إقصاء هذه المنظمات عن مجال صنع القرار والتأثير فيه أو احتواءها بما يخدم توجهات المستحويين على

<sup>2</sup> إبراهيم، مصطفى، الجمعيات: التهديد مستمر، صفحة سما الإخبارية، على الرابط <http://www.samanews.com>، 2010/8/12

السلطة العامة والموارد المتاحة. ولا تتورع هاتين السلطتين عن استخدام كافة الذرائع والمبررات والإجراءات غير القانونية في سبيل تحقيق هذا الغرض، فبالإضافة إلى التفتيش في الأوراق، تجري عمليات تفتيش في الضمائر والنوايا، حتى أن مسئول حكومي لم يتورع عن الادعاء بأن الفائزين على معظم الجمعيات هم من العملاء، أو من الفاسدين. تنطوي معظم التدخلات في شطري الوطن على بعض القضايا: التعميم غير المبرر، تجاوز القانون الذي يحمي العمل الأهلي وينظمه، الاتهام المسبق وإسقاط الانطباعات والأحكام. لا يصعب استخلاص أن العديد من المشاكل والتحديات تواجه المنظمات الأهلية وتهدد بقاءها واستمرارها بالمعنى الحقيقي للكلمة كما تهدد طبيعتها بوصفها منظمات مجتمع مدني، من ذلك:

- قدرة المنظمات على مواجهة انتهاكات الحريات والحقوق
- الاستمرار بالعمل كمجتمع مدني موحد ومشاركته في تجاوز الانقسام
- تجاوز حالة الحياد الاضطراري أو الاختياري التي تعيشها بعض المنظمات
- توليد ديناميات توحيدية بالرغم من تعارض المرجعيات القانونية والمؤسسية
- ممارسة السياسة كمشروع للتغيير الاجتماعي، والسياسة الحزبية الخالصة
- رفض تملق السلطة الحاكمة والخروج من حالة الكسل والجبن

#### • القدرة على التفاوض: بين الاستقلال والدعم الخارجي

واضح أنه من الصعب رفض التمويل الخارجي، الذي يشكل حوالي 60% من إجمالي الدخل القومي الفلسطيني، و87% من موازنات المنظمات الأهلية، غير أن على هذه المنظمات أن تبلور مقاربة تجمع بين التمويل والاستقلال فيما يتعلق بتوجيهه في المسارات التي تتلاءم واحتياجات المجتمع ورؤيته التنموية. وفي هذا السياق تواجه المنظمات التحديات التالية:

- رفض الأشكال المؤسسية الجديدة التي ترافق العولمة في الأراضي الفلسطينية، عبر عمليتين: الاجتثاث (انفصال العلاقات الاجتماعية عن سياقها المحلي)، وإعادة الموضوعة لهذه العلاقات في المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والحكومات الغربية وهو ما يؤدي إلى زيادة الشردمة في المجتمع وضعف التماسك الاجتماعي
- إعادة خلق/تأهيل نخب جديدة لا يتم استقطابها بعيداً عن أجنادات الكفاح الفعلية وبعيداً عن الاحتياجات الحقيقية للفلسطينيين في غالب الأحيان. قدرة على إملاء أجنادتها بامتلاك تصور تنموي وبالابتعاد عن التسييس وبتعزيز ديناميات التمثيل الاجتماعي وتقوية الصلات بالناس. كما تكون قادرة على إلزام نفسها بضوابط مؤسسية عالية الشفافية لضمان التوازن بين وفرة المال وعدم ضياع البوصلة، وبضوابط قيمية لها علاقة بمفهوم المصلحة العامة.
- تغيير أنماط التفكير السائدة والمستمدة من الأجنادات الاقتصادية والسياسية الليبرالية الجديدة، من ذلك إعادة فحص الافتراض القائل بوجود علاقة وطيدة وإيجابية بين الدعم الخارجي وتحسين الوضع السياسي، والأمر ذاته ينطبق على تعزيز المجتمع المدني. ففي حين كان التمويل ضئيلاً، كانت قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على التصرف كمؤسسات مجتمع مدني أكبر وأكثر تأثيراً، بينما زيادة التمويل جعلها مجرد قنوات لتزويد الخدمة دون أن تحدث أي أثر، وبالتالي لم تعد منظمات تقوم على المعارضة ومحاولة تغيير الواقع.

• أبرز المتغيرات التي شهدتها المجتمع المدني في قطاع غزة خلال سنوات الانقسام:

عقب تعرضها لسلسلة من الاجراءات والقرارات والقوانين في كل من غزة والضفة والهادفة إلى الحد من استقلاليتها ومحاولة التدخل في شؤونها الأمر الذي أدى إلي:

- 1- تقلص دورها في مجال الدفاع عن الحريات العامة وبالقضايا الديمقراطية ودفعها للحفاظ على ذاتها امام وطأة الاجراءات الجديدة.
- 2- تحجيم انتشار المنظمات ذات التوجهات الديمقراطية والعمانية وبالمقابل بروز وانتشار منظمات جديدة ذات طبيعة قريبة من الحزب السياسي الحاكم في كل من غزة والضفة. ففي غزة برزت العديد من المنظمات التابعة لحركة حماس أو القريبة منها وبالضفة برزت العديد من المنظمات التابعة لفتح او القريبة منها وبالمقابل تم تحجيم وإغلاق العديد من المنظمات التي لها علاقة مع الحزب السياسي المنافس في كل منطقة من المنطقتين.
- 3- انزياح نخب المجتمع المدني إلى التكيف مع متطلبات السلطة القائمة ولكن بما يحافظ على استقلالية وبقاء واستمرارية عمل المنظمات الأهلية ومن الملاحظ ان التصادم مع السلطة أصبح ضعيفاً وناعماً بسبب وطأة وشدة الانقسام والقرارات والاجراءات الحادة التي من الممكن اتخاذها إذا ما قامت هذه المنظمات باتخاذ مواقف متشددة قاسية تجاه اداء الحكم، بمعنى أنها راعت الدبلوماسية مع السلطة الحاكمة وتجنبت الصدام في خطابها النقدي لهذه السلطة.
- 4- عدم نجاح منظمات المجتمع المدني في تحويل قدرتها لتكون قوة ضغط مستمرة في الدفاع عن الحقوق والحريات العامة أو في انهاء الانقسام، وهذا يعود إلى تبعثر جهودها من ناحية وغياب التكاملية في الأداء فيما بينها، حيث ما زالت الحالة محكومة بالتنافس وليس التصارع ولم تتجح المنظمات الأهلية والتي تحمل ذات الرؤية والرسالة من تقسيم الأدوار بينها وتقوية بعضها البعض كما لم تتجح في تمكين وتقوية المنظمات القاعدية التي عانت من الجفاف المالي مؤخراً .
- 5- تراجع العمل التنموي لصالح العمل الإغاثي في ضوء ما مر به القطاع ولا يزال من فقر وبطالة وقضايا مجتمعية تتطلب الانتباه للعمل الاغاثي الذي بات مهيمنا على طبيعة أداء المجتمع المدني.
- 6- دخول جهات تمويلية جديدة ذات توجهات إسلامية (تركيا-قطر-اندونيسيا-ماليزيا.) اهتمت بدعم المنظمات ذات التوجه الإسلامي على حساب المؤسسات ذات الصبغة العلمانية أو اليسارية، وعززت من تقديم المساعدة أو الخدمة ارتباطاً بالانتماء الحزبي.
- 7- عدم قدرة المجتمع المدني على بلورة رؤية وطنية واجندة عمل واضحة ما جعله يستجيب دون مقاومة لأجندات التمويل الدولي.

8- هيمن فكرة الحياد السياسي لدى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة حيث تؤثر تقديم الخدمة على المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي والتأثير فيه.

#### مخرجات أداء منظمات المجتمع المدني خلال مرحلة الانقسام: -

- ضعف الفعالية المؤسسية والفعالية البرمجية أدى من بين أشياء أخرى إلى عدم رضا الجمهور وعزوفه عن المشاركة وانتشار واسع للاعتقاد الشعبي بأن هذه المنظمات هي جزء من عملية الفساد والتخريب. ولذلك، يمكن ملاحظة مفارقة أن زيادة عدد الفئات متلقي الخدمة لم يقابله زيادة قدرة المنظمات على الحشد، فلزال أصغر تنظيم سياسي أقدر على تحريك الناس (عناصره وأنصاره) من أي منظمة أهلية تتفق ملايين الدولارات سنوياً.
- فشل مبادرات مؤسسات المجتمع المدني لتجاوز حالة الانقسام، زيادة تدخل "الحكومتين" وأجهزتهما في شؤون المؤسسات الأهلية، تراجع في أنشطة المناصرة والتأثير في السياسات، وجهت ضربة قاصمة لفكرة المشاركة المجتمعية وفكرة المواطنة والحوار، انتهاكات صارخة للحقوق والحريات وتوقف عمليات المؤسسة، الفشل في توجيه العلاقات والتفاعلات داخل الحقلين السياسي والاجتماعي (الحراك الاجتماعي).
- بالرغم من سيل النظريات والمناهج التي تتبنى فكرة المشاركة، الذي لم يقطع وبالرغم من ادعاء تبني نهج المشاركة. ولكن، وفي ضوء الخبرة العملية، كان واضحاً ربما منذ البداية، أن المقصود ليس المشاركة كمفهوم تحويلي وتمكيني، وإنما أداة لتشريع السياسات والخطط والبرامج المقررة من أعلى، أي من الذين يملكون القوة الفعلية، المشاركة لم تطرح تحدياً على مستوى علاقات القوة. بل العكس تماماً، استخدم المفهوم بحيث يعيد إنتاج ذات العلاقات من الهيمنة والإملاء والتفرد. تكمن الفرضية المؤسسة لمفهوم المشاركة في مشاريع التنمية، في أن هذه المشاريع لكي تنجح، يجب أن تقوم على أساس فهم الواقع المحلي واحتياجات الفئات المختلفة وتحديد الفئات الأكثر احتياجاً وفقراً، ولا يتم ذلك إلا عبر التشاور مع الناس أنفسهم حول أسباب فقرهم وتهميشهم وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لكن ما حدث ويحدث حقاً هو الاكتفاء بالأعراض دون الأسباب الفعلية المتصلة بعلاقات القوة وتوزيعها، وبالتالي الخروج بما يشبه "قوائم المشتريات". والمسألة الأخرى تتعلق بدفع الناس للمساهمة في حل مشاكلهم بأنفسهم باستثمار معارفهم وخبراتهم وعلاقاتهم المحلية. إذ انطوى هذا الأمر على سوء نية أو سوء تقدير: فحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن المشاكل الاقتصادية لا يكون بحلول غير اقتصادية. كما لا يعقل إعفاء الدولة والسوق من تحمل تبعات إخفاقهما. أخيراً مع شيوع استخدام مناهج تفترض المشاركة؛ كالبحث السريع بالمشاركة وتحليل الأطراف ذات العلاقة والتقييم الاجتماعي وغيرها، دون كبير اهتمام بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي تستخدم فيه، أهملت التباينات والاختلافات في المصالح بين الفئات الاجتماعية المختلفة وجرى التعامل مع المجتمعات ككتل متجانسة. يمكن في هذا المجال تقديم الكثير من الأمثلة الواقعية في ممارسات المنظمات الأهلية الفلسطينية، بالرغم من وجود حالات نجاح حقيقية، إلا أن النتيجة الأساسية أن الفئات لازالت مجرد متلقي للخدمة، بصورة سلبية تماماً، وأن



القرارات والسياسات والتوجهات الفعلية تضطلع بها جهات أخرى، بزعم المهنية تارة، وثارة أخرى بادعاء جهل الناس وعدم رغبتهم في المشاركة.

- الكثرة والتعدد ليست مؤشراً على ثراء الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية دائماً. ويزداد الأمر صعوبة إذا ما أدركنا كم هي الفجوة عميقة في مسائل التنسيق والتشبيك والتحالف بما يعني هذا من تبادل للخبرات، وتعظيم للنتائج وترشيد للمصادر. بالتأكيد ما لدينا من منظمات ليس بالعدد الكبير، ولكن يصبح الأمر كذلك إذا كانت هذه المنظمات تعمل تقريباً بنفس الطريقة وعلى نفس الفئة وبنفس استراتيجية التدخل ومجاله.
- تراجع التشبيك والتنسيق بصورة مضطربة، فقد سجل اختفاء إطارين جامعين لعدد من المنظمات، وتميل غالبية المنظمات للعمل منفردة، وذلك للأسباب التالية:

1- التنافس المحموم على مصادر التمويل

2- النكالب على المشاريع والمعونات الإنسانية وليس على القضايا الأساسية التي تحتاج جهوداً جماعية

3- عدم قناعة الكثير بأنه يمكن إحداث تغيير، وبالتالي لا يجدون ضرورة لامتلاك النفوذ واستهداف التغيير

4- تعدد الرؤى التي تتبناها المنظمات وتتباين بتباين المرجعيات السياسية والأيدولوجية

5- حمى الصراع والتنافس بين النخب والقيادات والخشية من فقدان الامتيازات الشخصية.

6- ساهم الحصار، واشتداد وطأة العامل الداخلي وما ترتب عليه من انقسام وتفكك وهيمنة قيم الأنا والتكسب لم يعد التشبيك الإقليمي والدولي يحظى بذات الاهتمام، فعدا اختلاف المنطلقات، هناك اختلاف الاهتمامات والمصالح، وهناك الخصوصيات وأجندة أولويات مختلفة.

#### تحديات وتوصيات:

التحدي الرئيس الذي يواجه المجتمع المدني يكمن في مدى قدرته على امتلاك القوة والنفوذ، قوة التمثيل والنفوذ بما يمكنها من التأثير في السياسات والشأن العام. وفي القلب من هذا التحدي، يقع تحدي التعبئة الشعبية وتحدي بناء التحالفات والائتلافات والشبكات المحلية والوطنية والإقليمية بما يعزز من فعالية المنظمات الأهلية وهي تسعى للتغيير.

- الخروج من الأزمة المركبة يقتضي بالضرورة تضافر جهود الكل ونشابكهم في منظومة متناسقة مترابطة تعمل بانسجام وتوافق. مع المحافظة على التنوع والتباين، ولكنه تباين في إطار الوحدة وليس خارجاً عنها. ويكمن التحدي هنا في قدرة المجتمع المدني على البقاء موحداً في بيئة شديدة الاستقطاب والانقسام.

- البحث عن أشكال من التعاون والتنسيق مع جماعات المصالح الأخرى كالتحالفات والتنظيمات السياسية، وضرورة محاربة الامتيازات الخاصة. وتعميق أشكال التنسيق المرتبطة بإداره بعض البرامج والمشاريع

التنمية، وتشكيل مجموعات كبيرة من التجمعات والائتلافات لإدارة بعض المشاريع التنموية المجتمعية. التشبيك والتنسيق في جهود كشف وفضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، والتأثير في الرأي العام العالمي باتجاه دعم ومساندة الحقوق الوطنية الفلسطينية والمدافعة على المستوى الإقليمي والدولي (حشد التأييد وبناء التحالفات).

- الابتعاد عن الممارسات التي تسهم في تكريس الانقسام والشرذمة والإقبال على المبادرات التوحيدية والسلوك الذي يرغب في العمل الجماعي وبناء التحالفات. معالجة الدور الإقصائي للمنظمات الأهلية، وتقليل التفاوت في الرواتب والأجور، التوقف عن التركيز على قطاعات أو مناطق أو فئات دون غيرها بدون معايير موضوعية، خلق ترتيبات انفصالية داخل المنظمات ذاتها بين الضفة الغربية وقطاع غزة. أيضاً من التحديات في هذا المجال، تحسين المشاركة الديمقراطية فيما بين المنظمات ذاتها، بما يقلل من سوء الفهم ونشوء نخبوية منفصلة عن واقعها المعاش، وبما يقطع الطريق على تستر قوى غير ديمقراطية تحت عباءة المجتمع المدني.
- ابتداء أشكال وأنماط جديدة وشفافة للعلاقة مع الجمهور، وضمان إعلاء مرجعية العقل في الحكم على الظواهر وتحليلها والدفع بنشاط ومنسقين مشهود لهم بالنزاهة للعمل مع الناس. تعزيز عمليات المشاركة، كي لا يجري تشويش فهم الواقع المحلي واحتياجات الفئات المختلفة، وضعف استثمار معارف الناس المحليين وخبراتهم وعلاقاتهم في حل مشاكلهم، وإهمال التباينات والاختلافات في المصالح بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وكذلك مواجهة تآكل رأس المال الاجتماعي، أي ضعف التقاليد المدنية القوية التي تحث على التعاون والتشارك، وضعف مستوى الثقة والالتزام بالصالح الاجتماعي.
- بناء تحالفات من طراز جديد، فالتحديات المستقبلية تتجاوز قدرات منظمات المجتمع المدني الكبيرة والقادرة على العمل، كما تتجاوز الأنماط السائدة في الوقت الراهن من التحالفات والائتلافات. الحاجة إلى تعزيز التطوعية باعتباره وسيلة لبناء تماسك اجتماعي أكبر ولتعبئة الموارد والوصول إلى السياسة القيمة المرتبطة بالمعلومات وتعميق الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني على نطاق أوسع. يجب أن يصبح المجتمع المدني المنظم أكثر شمولاً واستجابة بمدى انتشاره حتى يضم المجموعات الأهلية المختلفة، كي تتمكن من التواصل على نحو فعال مع الإعلام العام والجماهيري ومع حاجات الناس وقضاياها. التحالفات الجديدة في حاجة إلى تطوير رؤى موحدة وشمولية، وأن تشمل هذه التحالفات مستويين: أفقي ورأسي. أي على مستوى الوطن، وعلى مستوى القطاع أو المنطقة.